الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.31

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 November 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

# تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٢٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٣ و ٥٧/٢٧٠ ألف المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٦٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٥٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٦٧/٢٠٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/٢١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٨/٣٠٩ المؤرخ

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

15-19887 (A) 161115 161115

الرجاء إعادة استعمال الورق

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٣١٠/٦٨ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ١٠٨/٦٩ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢١٤/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وسائر القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ تسلّم بأن الخطة تتّخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، وتشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي يندرج القضاء على الفقر في صميمها وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات محددة يؤخذ بها في إطار تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والمتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(١)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٢)] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[(٣)] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٩] والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٠] وإعلان ومنهاج عمل بيجين[١١] والوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[١٢]،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (برنامج عمل اسطنبول)[١٣]،

وإذ تشير إلى برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[١٤] وإعلان فيينا[١٥]،

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار دإ-٢/٢١، المرفق.

(١١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٢) القرار ٦/٦٨.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٤) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(١٥) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تشير أيضا إلى إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[١٦]،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة المدة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، وإذ تعيد أيضا تأكيد الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ عام ١٩٩٢ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر أعظم تحد يواجهه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه لا يمكن التشديد بالقدر الكافي في هذا الصدد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإن اتخاذ تدابير محددة على نحو متضافر على جميع الصعد أمر لازم لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة المرتبطة بالغايات والأهداف المتفق عليها دوليا في ما يتصل بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة بالموضوع لمؤتمرات الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة للألفية[١٧]، فضلا عن تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها،

---

(١٦) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٧) القرار ٢/٥٥.

وإذ تعيد تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، وكذلك الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل تحقيق التنمية،

وإذ تعيد تأكيد أيضا إعلان سينداي وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[١٨]، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تشدد على أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ الشمول وأخذ الدول التي لها مركز المراقب في الحسبان لدى تنفيذ هذا القرار،

١ - تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“[١٩] وتحث على التعجيل بتنفيذها؛

٢ - تعيد أيضا تأكيد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٢٠]، وهي الوثيقة الختامية للمؤتمر، وتحث على التعجيل بتنفيذها؛

٣ - تعيد كذلك تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦] وتحث على التعجيل بتنفيذ ما جاء فيها؛

٤ - تحيط علما بالعمل الجاري بشأن إطار المؤشرات العالمية الذي سيصوغه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتتفق عليه اللجنة الإحصائية بحلول آذار/مارس ٢٠١٦ ويعتمده بعد ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وفقا لولاية كل منهما في هذا الصدد؛

٥ - تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٢١]؛

---

(١٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(١٩) القرار ١/٧٠.

(٢٠) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٢١) A/70/283.

٦ - تحث على التنفيذ السريع والفعال لأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) والمبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمتابعة والاستعراض الفعالين لها، وتؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تظل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها؛

٧ - تعيد تأكيد قرارها ١/٦٨ وتشير إلى الالتزام المعلن في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية في المتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وتسلم بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن؛

٨ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع[٢٢]، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ذات الصلة، تقريرا مستكملا عن التقدم المحرز في أنشطة العقد والأنشطة ذات الصلة المنفذة داخل منظومة الأمم المتحدة والترتيبات الإدارية والمالية المؤسسية وترتيبات المساءلة في الأجل الطويل إلى الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، وذلك لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين؛

٩ - تعيد تأكيد قرارها ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، وترحب بالجلسة الافتتاحية للمنتدى التي عقدت برعاية الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وكذلك باجتماعي المنتدى اللذين عقدا برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترتين من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ ومن ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥؛

١٠ - تشير إلى الفقرة ٩٠ من قرارها ١/٧٠ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا يحدد فيه المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق ناجع شامل، لكي تنظر فيه الجمعية خلال دورتها السبعين في إطار التحضير لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى

(٢٢) A/70/422.

لعام ٢٠١٦، على أن يتضمن ذلك التقرير اقتراحا بشأن الترتيبات التنظيمية للاستعراضات التي تجريها الدول ضمن إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك توصيات بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة، وأن يوضح المسؤوليات المؤسسية ويقدم توجيهات بشأن المواضيع السنوية، وبشأن سلسلة من الاستعراضات المواضيعية والخيارات المتاحة للاستعراضات الدورية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويطلب إلى رئيس الجمعية العامة في هذا الصدد اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنظر الدول الأعضاء في تقرير الأمين العام؛

١١ - تقر بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، وتسلم بأن المتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من شأنهما أن يتيحا، حسب الاقتضاء، فرصا سانحة للتعلم من الأقران، بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة، وترحب في هذا الصدد بتعاون اللجان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتلاحظ أن العمليات الإقليمية الشاملة ستستفيد من الاستعراضات التي تجرى على الصعيد الوطني، وستسهم في عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، بما في ذلك على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي حين تدرك أهمية الاستفادة من آليات المتابعة والاستعراض القائمة على الصعيد الإقليمي وإتاحة هامش سياساتي كاف، تشجع جميع الدول الأعضاء على تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب للعمل ضمن إطاره، وتشجع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء في هذا المضمار.

١٢ - ترحب بما قررته في القرار ١/٧٠ بأن يعقد الاجتماع المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة في عام ٢٠١٩، وبذلك يستهلّ دورة جديدة لاجتماعاته، تحقيقا لأقصى قدر من الاتساق مع عملية الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات؛

١٣ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصلا التنسيق مع مكاتب اللجان المعنية التابعة للجمعية العامة ومع مكتب المجلس لتنظيم أنشطة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك مواضيعه السنوية، وسلسلة من الاستعراضات المواضيعية والخيارات المتاحة للاستعراضات الدورية بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما يحقق الاستفادة من إسهامات ومشورة منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، حسب

الاقتضاء، وتشجع على إجراء مشاورات موسعة بشأن تنظيم اجتماع المنتدى برعاية المجلس في عام ٢٠١٦؛

١٤ - ترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا في أديس أبابا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وبالإعلان عن بدء عملها خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتتطلع إلى التفعيل الكامل لجميع عناصرها، وهي فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والمنتدى التعاوني لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنهاج العمل الإلكتروني، وتطلب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعين رئيسين مشاركين لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين، يكون أحدهما من بلد نام والآخر من منتدى أصحاب المصلحة المتعددين؛

١٥ - تشير إلى الفقرة ٥ من قرارها ٢٠٣/٦٧، الذي قررت فيه استعراض الترتيب المتعلق بتعيين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئة المؤقتة للدول الأعضاء المكلفة بتلقي التقارير من مجلس وأمانة إطار السنوات العشرة للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، في سياق عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، كما هو مبين بالتفصيل في إطار السنوات العشر للبرامج[٢٣]، وكذلك إلى قراريها ٢١٠/٦٨ و ٢١٤/٦٩ المتخذين في هذا الصدد بغية التوصل إلى اتفاق دائم، وتشير أيضا إلى المناقشات التحاورية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في اجتماعي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة اللذين عُقدا في تموز/يوليه ٢٠١٤ وتموز/يوليه ٢٠١٥ برعاية المجلس، وتؤكد ضرورة مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب للاستهلاك والإنتاج المستدامين خلال اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقودة تحت رعاية المجلس، مع مراعاة التقارير المقدمة من مجلس وأمانة إطار السنوات العشرة للبرامج، وفقا للترتيبات التنظيمية المقبلة التي ستقررها الجمعية العامة؛

١٦ - ترحب بالقرار المتخذ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن يسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، الذي سيعزز تضافر عنصري العلم والسياسة، بل يمكن أن يشكل أداة قوية قائمة على الأدلة تدعم صانعي السياسات في سعيهم إلى النهوض بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وترحب أيضا

(٢٣) A/CONF.216/5، المرفق.

بدعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إجراء عملية تشاورية بشأن نطاق التقرير العالمي ومنهجيته وتواتره وأيضا حول علاقته بالتقرير المرحلي، على أن تُدْرَجَ نتائج العملية ضمن الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في دورته لعام ٢٠١٦ ؛

١٧ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة[٢٤]، وتكرر الدعوة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتدعو في هذا الصدد الأمين العام إلى مواصلة إطلاع الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ما يُحرز من تقدم في هذا المجال، وذلك لأغراض من بينها نظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في هذا الأمر؛

١٨ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تشرك، في حدود ولاية وموارد كل منها، الدول التي لها مركز المراقب في تنفيذ هذا القرار؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ “ في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“.

---

(٢٤) A/70/75-E/2015/55.